

سياسة الخلافة العباسية للمحافظة على استقرار أسعار الحنطة في العراق

١٣٢-١٣٦١هـ / ٧٤٩-٨٧٤م

أ. د. طه خضر عبيد

جامعة الموصل

كلية التربية للعلوم الإنسانية

الملخص

تميزت المدة ١٣٢-١٣٦١هـ / ٧٤٩-٨٧٤م بقوة الخلفاء وسيطرتهم على شؤون الحياة السياسية والاقتصادية، وغلب على تلك المدة رخاء اقتصادي واضح شمل العراق وكل أقاليم الخلافة. ويعالج الموضوع، استقرار أسعار قوت الناس الضروري من الحنطة، لما لها من أهمية كبيرة، وتمت الإشارة إلى الشعير لأنه البديل عنها ولوفرة زراعته في العراق. وتناول الموضوع زراعة الحنطة والشعير في العراق في تلك المدة، والحديث عن الرخص والغلاء والعوامل المؤثرة فيه ارتفاعاً أو انخفاضاً. وظهر في الدراسة، الدور الكبير الذي قامت به الخلافة للحد من ارتفاع وغلاء المواد الغذائية وفي مقدمتها الحنطة والشعير، فتدخلت أحياناً وحسب الظروف، ونفذت إجراءات عديدة عالجت من خلالها الارتفاع المفاجئ للأسعار، واستنتجت الدراسة إن أسعار الحنطة اتسمت بالاستقرار والرخص طيلة تلك المدة بفضل تدخل الخلافة العباسية. ولأجل معرفة طبيعة النشاط الزراعي الذي يهتم بزراعة الحبوب ولا سيما الحنطة والشعير، كان لا بد من الحديث عن كل ما له صلة بذلك وبمكان محدد هو العراق وبزمان معلوم بمدة أكثر من قرنين اتسمت فيهما بالاستقرار السياسي والرخاء الاقتصادي والاهتمام من الخلافة.

الكلمات المفتاحية: العصر العباسي الأول، العراق، الحنطة، الشعير، الزراعة.



The Policy of the Abbasid Caliphate to keep the Stability of the price of Wheat in Iraq (132- 261 A.H. / 749- 874A.D.)

Prof Dr. Taha Khudir Ubaid
University of Mosul
Collage of Education for Humanities

Abstract

The Period (132- 261 A.H. / 749- 874A.D.) in characterized by the power of the Caliphs and their control of the affairs of the political and economic life. A clear economic property dominated that period, which included. Iraq and all regions of Caliphate. This paper tackles the stability of price of Wheat, the people's basic of living. Also, reference is made to the barley, because it was the alternative for wheat and its abundance in Iraq.

The research treats the planation of Wheat and barley in Iraq, and the talk about the cheap expansive price, and the factors that influence its decrease and increase.

The study reveals the role of Caliphate to limit increase and expensiveness. The Caliphate carried out many measures to treat the sudden increase. The study concludes that the prices of Wheat were marked by stability and cheapness during the period.

In order to know the nature of the agricultural activity, which is concerned with the cultivation of cereals, especially wheat and barley, it was necessary to talk about everything related to this and a specific place is Iraq and at a time known for more than two centuries characterized by political stability and economic prosperity and attention from the succession.

Keywords: The first Abbasid period, Iraq, Wheat, barley, Agriculture.

المقدمة:

كان النشاط الاقتصادي الاساسي في الانتاج هو الزراعة، وقد اولت الخلافة العباسية بعد انتقال عاصمتها الى بغداد بشؤون الزراعة عناية كبيرة، وجاء اعتناء الخلافة بالنشاط الزراعي الذي مثل امرا طبيعياً، لأن الزراعة تعد مورداً مهماً لخزينة الدولة العامة فضلاً انها كانت تحقق ارباحاً ومورداً للعاملين في الزراعة ، لذا كانت مساعدة الدولة للفلاحين سياسة اقتصادية اعتمدها الخلفاء وكانت لها تأثيرات واضحة لتحقيق اهدافها في الرخاء والنماء .

كانت زراعة الحبوب عامة والحنطة والشعير خاصة معروفة ومزدهرة في العراق طيلة العصور العباسية، لأسباب ترتبط بملائمة المناخ ووجود التربة الصالحة للزراعة وتوافر المياه المعتمدة على الامطار والانهار فضلاً عن الخبرات المتوارثة لدى العاملين في الزراعة.

لا شك ان سياسة الخلافة العباسية الاقتصادية كانت تعمل على تحقيق الرخاء والازدهار والاستقرار الاقتصادي ،وفي طبيعة الجوانب التي لقيت هذا الاهتمام هو ما يخص اسعار المواد الضرورية وفي مقدمتها اسعار الحنطة والشعير لتأمين قوت الناس ،فاتبعت الخلافة العباسية سياسة واضحة للحد من الغلاء وارتفاع اسعار هذه الحبوب ، وقامت الدولة بإجراءات مهمة للحد من غلائها وارتفاع اسعارها ، وتأمين حصول الناس لقوتهم الضروري ، وتمكنت الخلافة من التحكم بالأسواق ومنع الاحتكار وتوفي الحبوب لتوزيعها على المحتاجين اليها من سكان المدن وقت الازمات الاقتصادية ، فضلاً عن تقديم يد العون للفلاحين ومراعاة ظروفهم اوقات الجفاف بإعفائهم من الخراج او تأجيله .

حققت الخلافة العباسية بسياساتها الاقتصادية اهدافاً مهمة في معالجة ارتفاع الاسعار واستطاعت ان تحد منه وتحقق استقراراً سعرياً للحبوب وبخاصة الحنطة والشعير .

يعالج البحث محاور اساسية هي زراعة الحنطة والشعير في العراق، والاسعار بين الرخص والغلاء والعوامل المؤثرة على الاسعار سواء كانت بشرية أم طبيعية، فضلاً عن توضيح سياسة الخلافة العباسية للمحافظة على اسعار الحنطة والشعير عندما تقوم بالإجراءات الضرورية للحد من الاسعار.

أولاً: زراعة الحنطة والشعير في العراق :

عرف العراق عبر العصور ، زراعة الحنطة والشعير قبل غيره من بلدان العالم، ومنذ صدر الإسلام حتى نهاية العصر الأموي ، كان العراق في مقدمة أقاليم الخلافة في زراعة الحبوب وإنتاجها ، وكانت الميزة الرئيسية للزراعة في العراق " البصرة ، الكوفة ، بغداد ، واسط ، الجزيرة والموصل " طيلة العصر العباسي الأول ، وتحديدًا حتى منتصف القرن الثالث للهجرة / التاسع للميلاد ، سيادة زراعة الحبوب ، وبخاصة الحنطة لاعتماد الناس ، الأغنياء والفقراء على حد سواء على الخبز^(١)، وقد تصدرت الحنطة في تلك المدة ، أنواع الحبوب ، يليها الشعير مجال الزراعة والمساحة والإنتاج^(٢).

وعدت الغلات الزراعية من الحبوب في العراق ، المصدر الرئيس في تمويل مخزن القوت الضروري الذي اعتمد عليه ، وما فاض منها نقل إلى أقاليم الخلافة المجاورة^(٣)، ولقد انتشرت زراعة الحنطة والشعير في كل مكان من العراق، لملائمة المناخ، وصلاحية التربة وخصوبتها، ووفرة المياه السطحية في القسم الأعظم من العراق ، معتمدة على نهري دجلة والفرات والقنوات والمشاريع الأروائية المقامة عليها^(٤)، واعتمد شمال العراق من الموصل والجزيرة على الأمطار الساقطة والكافية لنمو تلك الحبوب^(٥)، وجاءت همّة الإنسان ونشاطه وخبراته الموروثة في الزراعة واستخدام الطرق الزراعية المناسبة ، ووسائل الري المعتمدة والملائمة لطريقة زراعة الحبوب ، من العوامل التي جعلت من زراعة الحبوب متقدمة ، فضلاً عن تشجيع الخلفاء المستمر للزراعة والاهتمام بإقامة المشاريع الأروائية، كل ذلك كان وراء زيادة الإنتاج من الحبوب وبخاصة الحنطة والشعير ، وسعة الأراضي المزروعة بهما^(٦).

وتركزت زراعة الحنطة في كل أرض السواد^(٧)، وجاءت واسط بزراعة الشعير ذات النوعية الجيدة^(٨)، وكانت الموصل والجزيرة أشهر أقاليم الخلافة بزراعة وإنتاج محصولي الحنطة والشعير، وعدت بحق الاهراء "المخزن" الكبير الذي يمول أقاليم العراق، وبخاصة بغداد في أوقات الشدة، وندرة الحبوب فيها^(٩).

ثانياً: الأسعار بين الرخص والغلاء :

لما كان التسعير، يعني تقدير السعر وتقويم الثمن^(١٠)، ألا انه لم تكن في الخلافة أسعار ثابتة للسلع والبضائع ، ومنها الحنطة والشعير ، ولم تفرض الخلافة العباسية تسعيرة محددة، وإنما

كانت تتدخل وقت الضرورة للحد من ارتفاع سعر الحنطة والشعير ، والعمل على تحديد سقف للسعر العادل أحيانا .

والواقع ، ليس للرخص والغلاء حد يعرف به ، ولا يسعر عليه ، ولا يرتبط الرخص بوفرة كميات الحنطة والشعير ، ولا الغلاء بالقلّة ، فقد يكون السعر غاليا ، أو رخيصا لارتباطه بعوامل عديدة ، وللجاحظ رأي معين ، يقول فيه ؛ إن الموجود من كل شيء رخيص بوجوده ، غال بفقدانه إذا أمست الحاجة إليه^(١١)، فضلا عن إن أسعار الحنطة والشعير لم تكن مستقرة طيلة أيام السنة ، أو بين سنة وأخرى ، وقد يختلف السعر بين موسم لآخر^(١٢)، داخل المدن وخارجها ، فالأسعار تكون أعلى في المدن عنها في البادية^(١٣)، لان استهلاك سكان المدن كان كبيرا بالقياس إلى المدن الصغيرة والقرى والبادية ، كون الأخيرين يعملون بالزراعة ، وعليهم خزن الحنطة والشعير ، طيلة سنة كاملة أو أكثر ، وأجبرتهم ظروف حياتهم إلى إتباع طريقة ذخر الحبوب لاستهلاك ما يستهلكونه ، واستخدام ما يحتاجونه بذورا للزراعة ، وعلفا لحيواناتهم ، ويبيعون ما زاد عن حاجتهم عند الضرورة ، في حين ، كان سكان المدن يمتنون مهنا أخرى في الصناعة والتجارة والوظائف ، فهم مستهلكون للحبوب^(١٤).

ويفسر رخص الحنطة والشعير في القرى والبوادي عما هو في المدن ، بان عدد سكان القرى والبوادي اقل بكثير ، فضلا عن أن قوتهم قليل لقلّة أعمالهم ، وما يتوقعونه لصغر مناطقهم من عدم القوت من الحنطة والشعير ، ولقلّة الاموال لديهم ، فإنهم يمسون أيديهم ويحتكرون كميات من الحنطة والشعير^(١٥)، ويرتفع سعر تلك الحبوب على مشتريها في المدن الكبيرة ، ولا ينفق سوقها في محل إنتاجها ، فيرخص عندهم السعر^(١٦)، ويفسر الارتفاع في الأسعار بارتباطه بالضرائب والنقل ، فهي معدومة في محل الإنتاج ، ومضافة إلى السعر في مناطق الاستهلاك في المدن ، ويختلف السعر بين مدينة وأخرى ، في قربها وبعدها عن مصادر الإنتاج، وتحمل مع الأسعار كل التكاليف والأرباح^(١٧) ويتباين السعر بحسب نوعية الحنطة والشعير أو مشتقاتهما بين الجيد والرديء^(١٨)، ويظهر فارق السعر بين المفرد وسعر الجملة^(١٩).

ولا تلجأ الخلافة إلى التدخل في وضع تسعيرة محددة ودائمة على الحنطة والشعير ، لان ذلك يؤدي على اختفاء المحصول واحتكاره ، ومن ثم ارتفاع سعره^(٢٠)، إلا إن بغداد كانت تقرر حدود الأسعار في تلك المدة وفي الظروف الطبيعية، وتكاد تكون تسعيرة مركزية ، تلتزم بها أقاليم الخلافة ، واستمر الحال على ذلك المنوال حتى القرن الرابع للهجرة / العاشر للميلاد^(٢١)، لان بغداد المقر الرئيس لبيت المال الذي يصله خراج الأقاليم العيني والنقدي سنويا ، ومن الإنتاج

الوفير من محصولي الحنطة والشعير من أقاليم العراق ، فضلا عن أهمية بغداد التجارية والمالية وقتذاك ، ولذلك كان الرخص هو الأمر السائد كما حدده الجغرافيون بالرخاء الاقتصادي^(٢٢).

ولا تتوافر لدينا معلومات كافية عن أسعار الحنطة والشعير في أقاليم الخلافة ، وكل ما أشارت إليه المصادر ، كان محدودا وسريعا ، وما سجلته من أسعار الحنطة والشعير في أقاليم العراق ، كان حصرا على أوقات الغلاء والارتفاع المفاجئ، معللة الأسباب أحيانا^(٢٣)، وان غلاء الأسعار لتلك الحبوب لم يكن مرتفعا ارتفاعا كبيرا طيلة المدة ١٣٢-٢٦١هـ / ٧٤٩-٨٧٤م، وذلك لا يعني عدم وجود تغيرات موسمية أو محلية مؤقتة أصابت إقليم دون آخر^(٢٤)، فارتفعت فيه الأسعار لعدة اشهر ، ثم عادت إلى الرخص والاستقرار عند زوال الأسباب أو معالجتها ، وبالمقارنة مع سعر الحنطة في الدول المعاصرة للخلافة في تلك المدة ، نجد أن الخلافة حتى في أوقات الشدة والغلاء ، هي أرخص بالقياس إلى تلك الدول^(٢٥).

إن معدل سعر الحنطة الاعتيادي في عصر الخليفة أبي جعفر المنصور ١٣٦-١٥٨هـ / ٧٥٤-٧٧٦م، كان ستة عشر رطلا بدرهم^(٢٦)، ووصف عصره بالرخص ، ولاسيما أسعار الطعام في الكوفة والبصرة ، واستمر الرخص زمن الرشيد، غير أن الوضع تغير أثناء حصار بغداد سنة ١٩٧هـ / ٨١٢م^(٢٧)، إلا أن هذا السعر بدأ بالارتفاع التدريجي لأسباب منها ارتفاع مستوى المعيشة، وتزايد عدد سكان المدن ، وتغير سعر صرف الدينار ، فقد بلغ السعر ثمانية أرطال ونصف بدرهم سنة ١٧٥هـ / ٧٨٦م^(٢٨)، وبسبب القحط وانحباس المطر في شتاء سنة ٢٠٦هـ / ٨٢١م، صار هناك نقص كبير في الحنطة في كافة أقاليم الخلافة ، فبلغ سعر حمل حنطة خمسة وثلاثين قطعة " درهم" من الفضة ، والخبز الذي وزنه رطل بيعت كل عشرين قطعة بدرهم^(٢٩).

ويمكن القول ، أن ارتفاع الأسعار لم يكن بمستوى وقياس واحد ، فإذا تدرج السعر في الزيادة ، فذلك يعني تحرك السعر الطفيف ، وان خرج عن المألوف بزيادة لا يطيقها الناس ، فانه يصل إلى درجة الغلاء ، وفي حالة ثقله وارتفاعه غير المعقول ، فانه يشد على الناس ، ويصبح ثقيلًا عظيمًا ، وهي أعلى درجات الارتفاع في السعر الذي يؤدي إلى المجاعة والموت^(٣٠)، وقد احتاط الناس من سنوات الجفاف والقحط، فحزنوا الحبوب ، ولان الحنطة والشعير من الحبوب التي يمكن تخزينها لعدة سنوات ، فقد اثر ذلك في الحد من ارتفاع الأسعار ، واستقر سوقها^(٣١).

إن تحليل جدول أسعار الحنطة والشعير والملحق بالبحث، يساعد على فهم طبيعة الأسعار بين الرخص والغلاء طيلة تلك المدة ، ويمكن تسجيل الملاحظات الآتية:

- إن معدل سعر الحنطة الاعتيادي كان ثمانية أرطال ونصف بدرهم واحد، وهي أسعار متقاربة في معظم مدن العراق وأقاليمه.
- إن معدل سعر الشعير - البديل للحنطة- قياسا إلى الحنطة، كان ثلثي سعرها^(٣٢).
- تأتي في مقدمة أسباب ارتفاع أسعار الحنطة، العوارض الطبيعية ، وجاء زحف الجراد في مقدمتها ، يليه احتباس المطر .
- بلغت الارتفاعات المسجلة للمدة ١٣٢- ٢٦١هـ / ٧٤٩- ٨٧٤ م ، أي قرابة مائة وتسع وعشرين سنة ، ففيها حالات الارتفاع كانت في أربع عشرة سنة فقط ، أي أن الغلاء يحدث بمعدل كل ثماني سنوات.
- إن استقرار سعر الحنطة ، كان القاعدة الرئيسية ، وإن الغلاء والارتفاع محدودة ، سرعان ما تعالج وتنتهي .

وهناك مشكلتان تواجهان الباحث في مثل هذه المعالجات ، كما يظهر من الجدول ، الأولى: صعوبة التقدير الدقيق للسعر طيلة المدة ، لارتباطها بسعر صرف الدينار للدرهم ، وقد اعتمد معدل سعر الصرف كل ثلاثة عشر درهما للدينار الواحد ، أما المشكلة الثانية: فهي اختلاف المكييل والأوزان ، فهي ليست موحدة في الأقاليم " جريب للمساحة ، مد قفيز ، كر ، رطل ، الخ.... وتم توحيدها بالرطل البغدادي الشرعي ، لتقريب الصورة ، وفهم حالة الاستقرار في الأسعار بشكل أدق ، ينظر الجدول.

ثالثاً: العوامل المؤثرة على الأسعار:

تضافرت عوامل عديدة وأسباب بشرية وعوارض طبيعية أثرت في ارتفاع وانخفاض معدلات أسعار الحنطة والشعير طيلة تلك المدة ، فقد ترتفع الأسعار لفترة قصيرة جداً، ثم تعود إلى الرخص والاستقرار، ويمكن تأشير لأهم تلك الأسباب المؤثرة في الأسعار :

١. سياسة الخلافة للمحافظة على استقرار الأسعار:

وتشمل تلك السياسة، المتمثلة بسياستها الزراعية ، وضرائبها الخراجية، وسياستها "السعرية" الاقتصادية بكل الإجراءات والوسائل التي تتحكم فيها الخلافة ، والتي لم تفرض تسعيرة ثابتة للحنطة والشعير ، منطلقاً من موقف الدين الإسلامي في رفضه التسعيرة ، بداية صدر

الإسلام ، فقد وردت أحاديث عن الرسول الكريم محمد صلى الله عليه وسلم ، ترفض تسعيرة المواد الضرورية ، ومنها الغذائية ، في مدة هدد فيها الغلاء المدينة المنورة وفقرائها ، وقال الناس للرسول ، إن السعر قد غلا ، فوظف وظيفة تقوم عليها ، فكان جوابه صلى الله عليه وسلم : "إن الرخص والغلاء بيد الله، ليس لنا أن نجوز أمر الله وقضائه ، وإن الله هو المسعر ، القابض الباسط الرزاق"^(٣٣) . وقد سارت الخلافة العباسية على التعامل نفسه ، إلا أنها اعتمدت على تدابير وإجراءات كان لها شأن كبير في التأثير على الحد من ارتفاع الأسعار للمحصولين ، وبطرق مباشرة وغير مباشرة ، فنجد إن الخلافة جبت ضرائبها الخراجية من الفلاحين بالنقد والعين ، ومزجت بذلك بين النقود والمنتجات الزراعية كالحنطة والشعير ، فخفضت عن الفلاحين الكثير من الأعباء ، فلا يضطرون إلى بيع محاصيلهم بأسعار رخيصة أيام الموسم ، ليحصلوا على النقد من أجل تسديد الخراج ، ولما كان الخراج غير ثابت في نظام المقاسمة ، فإن ذلك يترك أثره في عدم استقرار أسعار الحنطة والشعير^(٣٤) ، ومن الأمثلة على ذلك ما جاء من خراج السواد سنة ٢٠٤ هـ / ٨٢١م والمسجل في الدواوين ، فقد بلغ الخراج من الحنطة مائة ألف كر وسبعمائة وواحد وعشرون كرا ، عدا صدقات البصرة ، وكانت مبالغ الحنطة والشعير ، تعادل ثمانية آلاف ألف وخمسة وتسعون ألفا وثمانمائة درهم^(٣٥) .

واتبعت الخلافة العباسية اجراء آخر في تأخير أو تأجيل دفع الخراج من الفلاحين في سنوات الشدة والجفاف، أو عند تلف المحاصيل لأي سبب كان ، ومنها ما أورده الأزدي^(٣٦) ، عن جباية الخراج من الموصل في عهد الخليفة أبي جعفر المنصور ، عندما شكى احد الفلاحين ، بان زرعه أصابه الخراب ، ولا يستطيع دفع ما عليه من خراج لذلك العام ، ومقداره مائتي ألف درهم ، فقد اجله الخليفة إلى العام المقبل ورفع عنه الحيف^(٣٧) .

ولأجل معالجة مشاكل الخراج وطرائق جبايته ونظامه المعمول به ، فقد استبدل نظام جمع الضرائب المعمول به على المساحة ، بنظام مقاسمة المحصول ، وقد حدد الأخير ، النصف على السقي ، والثلث على ما سقي بالدوالي " الكروود " ، والرابع على ما سقي بالدواليب ، وكان النظام القديم " المساحة " يقوم على مسح الأرض الزراعية ، وتحديد مساحتها وفرض الضرائب على المساحة " الجريب " ، مما ترك أثارا سلبية على الفلاحين ، فغادر قسم منهم قراهم إلى المدن ، واستمر فرض الضرائب ثابتا على المساحة ، وقد اتاح ذلك للخلافة موردا ثابتا من الخراج ، وانتقلت مشاكله إلى الناس وعظمت ، ولمعالجة هذا الوضع ، ولتشجيع زراعة الحبوب ، اتبع نظام المقاسمة^(٣٨) .

وقد خفف الخليفة هارون الرشيد ١٧٠. ١٩٣ هـ / ٧٨٦. ٨٠٩م، نسبة خراج المقاسمة على الفلاحين وأنقصها، وحذف العشر الذي كان يؤخذ بعد النصف، وألغى الضرائب والرسوم الإضافية التي كان يأخذها الجباة من الفلاحين، ومنها رزق أجور الكياليين وأجرة النزول أو حمولة الطعام، ومنع فرض أية ضرائب إضافية تنقل على الفلاحين عدا الخراج^(٣٩).

وسار الخليفة المأمون ١٩٨- ٢١٨ هـ / ٨١٣- ٨٣٣م على طريقة أسلافه في الاهتمام بالزراعة ، وتخفيف الأعباء عن الفلاحين ، والتي كان لها تأثير على استقرار أسعار الحنطة والشعير ، فخفض ضريبة الخراج من السواد التي كانت على النصف حتى سنة ٢٠٤ هـ / ٨٢١م، وجعلها بالخمسين بدلا من الأول^(٤٠)، وجاءت مواقف الخليفة المتوكل على الله ٢٣٢-٢٤٧ هـ / ٨٤٧- ٨٦١ م من مسألة جباية الخراج مشجعة للفلاحين ، عندما جعله إلى وقت نضوج المحصول حتى لا يتقل على الفلاحين^(٤١)، واستمرت المعالجات لاحقا ، فقد حدد الخليفة المعتضد ٢٨٢ هـ / ٨٩٥م ، وقت الخراج في السابع عشر من حزيران بدلا من الحادي عشر من نيسان ، ليناسب موسم نضج محصولي الحنطة والشعير^(٤٢).

واتبعت الخلافة سياسة دفع رواتب المقاتلين وعوائلهم، وكان منه مقدارا معيناً بالنقد يمثل أرزاقهم ، فكان لهذا الإجراء استقرار القدرة الشرائية للمقاتلين ، فضلا عن توزيع كميات من الحنطة عليهم مجانا ، فأثر ذلك على سعر الحنطة بقله المشتريين والمستهلكين لها^(٤٣)، ومن المألوف في تلك المدة ، إن العطاء من الراتب يدفع نصفه عينا ، والنصف الآخر نقدا ، وتوزع الخلافة على المقاتلين أرزاقا إضافية إلى العطاء في كل سنة^(٤٤)، وهناك إشارات إلى صرف كمية من الخبز لعدد من فرق الجيش العباسي ، وكانت تلك الكمية تعويضا عن قلة الرواتب، ومنها ما صرف لفرقة السودان من ممالك الخليفة المنتصر بالله سنة ٢٤٧ هـ - ٢٤٨ هـ / ٨٦١- ٨٦٢م^(٤٥)، وجاءت نفقات الخلافة على الجيش من الخبز ، مما يخصص له من مجلس الإنزال، الذي يقول عنه قدامة^(٤٦)، إما ما ينسب من الخبز إلى الوظيفة ، فكان من السميد^(٤٧)، أربعة أرطال بالبغدادي^(٤٨)، ومن الحواري^(٤٩)، والخشكار^(٥٠)، ثلاثة أرطال، وكذلك تخصص علوفة للحيوانات المخصصة للجيش والخلفاء، مما يحمل من الضياع السلطانية، وكانت تلك الإجراءات، وما رافقها من تطبيق شمل أعدادا كبيرة من سكان العاصمة ، فضلا عن إجراءات أخرى، ومنها جعل الخراج محصورا في موسم الإنتاج والنضج^(٥١).

وجاءت عمليات تقديم المساعدات والإعانات للفلاحين بالنقود لشراء البذور وحيوانات الحراثة واسترجاعها وقت الحصاد^(٥٢)، ومن تلك المساعدات المالية ما حصل في خلافة المتوكل ، إذ

أقرض الفلاحين في منطقة باسورين في الموصل بالأموال من أجل مساعدتهم على الزراعة^(٥٣)، وفعل الخليفة المعتضد بالله سنة ٢٧٩ - ٢٨٩هـ / ٨٩٢ - ٩٠١م مثله في تقديم السلف المالية لفقراء الفلاحين تشجيعاً لهم لزراعة الحنطة والشعير^(٥٤)، مما يعني استمرار الدعم في كل عهود الخلفاء، وكانت الخلافة تتخذ إجراءات متعددة ومناسبة إذا ما تعرضت المزروعات إلى الآفات الزراعية والفيضانات، فتقوم بمساعدة الفلاحين^(٥٥)، وتخفف ضريبة الخراج عنهم أو رفع الضرائب الإضافية وتحديدها بالخراج المقرر والمرتبطة بوفرة المحصول^(٥٦).

متى تتدخل الخلافة في الحد من الأسعار؟

أما عن تدخل الخلافة في التسعير، فنلاحظ إنها امتنعت من تسعير السلع والبضائع في الظروف الاعتيادية كما مر، لكنها لجأت في حالات الضرورة القصوى عند ارتفاع الأسعار وغلاء الحنطة والشعير إلى التدخل عن طريق أدارتها "المحتسب، الولاية" للحد من ارتفاع تلك الأسعار، واللجوء أحياناً إلى التسعير "التسعير العادل" ومن تلك الحالات التي تدخلت فيها الخلافة في هذا المجال، كثيرة يمكن تحديد الأهم منها:

- إجبار الناس على بيع ما عندهم من الحنطة والشعير بقيمة المثل، وبالسعر العادل، عندما يكون السواد الأعظم من الناس بحاجة ماسة إلى الغذاء، وفي حالة اشتداد الغلاء والجوع^(٥٧).
- وتشتد الحاجة إلى تدخل الخلافة في تسعير الحنطة والشعير، والامتنال للبيع وبالسعر المعقول، في حالة تأشير الاحتكار، وعندما تكون حاجة الناس إلى الحبوب المحتكرة ضرورية^(٥٨).

وقد نهى الإسلام عن الاحتكار ونهه "لا يحتكر إلا خاطئ"^(٥٩)، ومدح الإسلام التاجر الجالب "الجالب مرزوق والمحتكر ملعون"^(٦٠)، وقد تلجأ الخلافة على إجبار من يملك من تجار الحنطة والشعير على البيع بالسعر العادي، ومهما يكن، فإن احتكار المواد الغذائية، ومنها الحنطة لغرض تأخير بيعها حتى يرتفع السعر، كان ممنوعاً شرعاً، ومكروها عند الناس، إلا أن قسماً من التجار قد أهمل التعامل الصحيح وصار للاحتكار دوراً، إلا أنه محدود في الفعاليات التجارية^(٦١)، لا بل أنه فردي أحياناً، ويرجع ذلك إلى قوة سلطة الخلافة، ولم يكن للاحتكار تأثير دائم على ارتفاع سعر الحنطة في تلك المدة، وقد نفر الناس للاحتكار واحتقروه وعدوه من المذمومات.

ويتولى المحتسب في حالة الاحتكار، تحديد سعر الحنطة ، وبسعر المواد الأساسية الأخرى التي تشكل قوت الناس ، ويمنع بيع الحنطة إلى التاجر المحتكر ، لأن ذلك يضر بالمسلمين^(٦٢)، ويمنع احتكار بيع الحبوب بأية طريقة يراها مناسبة ، ويراقب ويدقق ويفتش على أنواع الحنطة الرديئة والجيدة ، ومن يخالف الحدود يعاقبه^(٦٣).

• إذا حصر البيع بخصوص بين التجار ، فتتدخل الخلافة والمحتسب بخاصة ، بفرض تسعيرة على هؤلاء التجار بحيث لا يبيعوا إلا بقيمة المثل ، ولا يشتروا أموال الناس إلا بقيمة المثل وبالسعر العادل^(٦٤).

• وتتدخل الخلافة عندما تجد أن هناك اتفاقا قد يحدث بين تجار الحنطة والشعير على البيع بسعر معين ، وقد راقب الخلفاء العباسيون الأسعار ، ووصلتهم تقارير يومية عن الأسعار ، وعدوا ذلك من واجباتهم المهمة ، فكانت تقدم لهم يوميا الأسعار من الأقاليم عن طريق البريد ، فقد جاء من عهد الخليفة أبي جعفر المنصور ، إن عمال البريد في الأقاليم ، كانوا يكتبون إليه في سعر الحنطة والحبوب والآدم وبسعر كل مأكول ، فان كانت الأسعار مستقرة ، استحسن ذلك ، وان تغيرت عن ذلك ، كتب إلى واليه على الإقليم ، يسأله عن العلة التي أنقصت أو زادت ذلك عن سعره^(٦٥).

وأجازت الخلافة إعفاء المواد الغذائية ومنها الحنطة والشعير من الضرائب التجارية ، وسهلت نقل المؤن والناس بحاجة إليها^(٦٦)، ولأن الضرائب تدخل في قيمة وسعر الحنطة والشعير وكل السلع الأخرى ، فالضرائب تعود على البيع بالغلاء ، لأن التجار يحسبون على سلعهم كل ما ينفقونه حتى في مؤونة أنفسهم ، لذلك تكون الضرائب داخلية في قيمة وثمان المباع^(٦٧).

وجاء التزام المسلمين بتأدية فريضة الزكاة ، والتي أدت إلى انتقال الحبوب من الحنطة والشعير وغيرهما ، بوصفها من الواجبات على الأغنياء ، ودفعها إلى مستحقيها من الفقراء ، فيحصل كثير من الناس على القوت ، فيستقر سعر الحنطة والشعير في مواسم الخير ، وكانت فريضة الزكاة على الحنطة في منتصف القرن الثاني للهجرة / الثامن للميلاد على كل جريب أربعة دراهم ، وعلى كل جريب شعير درهمنين ، نقدا او عينا ، وتقدم إلى بيت المال الذي بدوره يوزعها على مستحقيها من الناس^(٦٨)، وبلغت الزكاة في سنة ١٧٥هـ / ٧٨٦م سبعة دراهم ونصف على جريب الحنطة ، وعلى الشعير خمسة دراهم وربع ، ويرتبط هذا الارتفاع ، بارتفاع سعر تلك الحبوب وقتذاك^(٦٩).

وكان توزيع الخلافة للحنطة والشعير على الناس ، من الأمور التي أثرت على الحد من ارتفاع الأسعار^(٧٠)، فعد توزيع الحنطة على سكان المدن من حقوق الناس، ومن واجب الخليفة، كما يرى ابن سلام^(٧١)، وأنها توزع عليهم عندما تصيبهم الجوائح من الجذب الذي يحل بالبلاد أو السنين الشديدة ، فتقدم لهم المعونة من بيت المال ، وقد وزعت الخلافة كميات من الحنطة على الناس وقت المجاعة والشدة ، وبخاصة أهالي بغداد وفقراء الأقاليم ، وطوقت تلك الإجراءات الغلاء وحددت من ارتفاع الأسعار ، ولدنا أمثلة على توزيع الحنطة في أقاليم العراق، عندما حدث في عهد الخليفة المعتضد بالله ، الذي أمر واليه على واسط بتوزيع عشرين كرا من الحنطة شهريا على رجاله الفقراء^(٧٢).

لاشك أن استقرار النقد من الدينار الذهبي والدرهم الفضي ، وقوته له من الأهمية في استقرار أسعار الحنطة والشعير في العصر العباسي الأول ، وفي كبح جماح ارتفاع الأسعار لهذين المحصولين ، ولما كان السعر النقدي يمثل عدد الوحدات النقدية " دينار ، درهم " التي تعادل قيمة وحدة واحدة " مد ، قفيز ، رطل . . . الخ " من المحصولين المذكورين ، فقد كان الدينار والدرهم النقدان الأساسيان اللذان قدرت بهما قيم الحنطة والشعير طيلة تلك المدة^(٧٣)، وكان سعر الصرف من العوامل المؤثرة على الأسعار ارتفاعا أو انخفاضا ، ومدى توافر العملة عند الناس ، وارتفاع مستوى المعيشة ، وكما يقول أبو يوسف^(٧٤): "وظيفة الدراهم مع أشياء أخرى تدخل في الرخص والغلاء"، وقد قرب سعر صرف الدينار بالدرهم بين عشرة إلى خمسة عشر درهما للدينار الواحد، فبلغ الدينار عشرة دراهم في صدر الإسلام ، وصار في العصر الأموي يساوي اثنا عشر درهما، وبلغ في العصر العباسي الأول بين ثلاثة عشر إلى خمسة عشر درهم للدينار ، متأثراً بالوزن والنقاء والشهرة والوفرة^(٧٥). ويرتبط سعر الحنطة والشعير بنتائج الاستقرار والاضطراب النقدي الذي هو انعكاس للأوضاع السياسية والاقتصادية ، وقد تميز العصر العباسي الأول بقوة نقوده في عهد الخلفاء أبي جعفر المنصور والرشد والمأمون والواثق بالله^(٧٦)، وساد ذلك الاستقرار السياسي والاقتصادي واستتاب الأمن ، وتعدد الطرق التجارية البرية والمائية التي تربط أقاليم ومدن العراق ، وانتشار سكك البريد ومحاطه وتوفير الحماية على تلك الطرق^(٧٧)، مما شجع على انتقال محصولي الحنطة والشعير بين الأقاليم ، واستقرار الأسعار، فضلا عن رخص النقل ، كل ذلك انعكس على الواقع السعري للحنطة والشعير ، فجعلهما أكثر استقرارا ورخصا ، وعززتها السياسة الزراعية في زيادة مساحات الأرض المزروعة بالمحصولين، وإصلاح وإحياء الأراضي ، مما أسهم في زيادة الإنتاج واستقرار الأسعار^(٧٨).

وجاءت العمليات التجارية من بيع وشراء في أسواق المدن المتخصصة، عاملاً سهلاً مهمة أشرف المحتسب ومراقبته الأسعار^(٧٩)، إذ اشرف على الأسعار ومراقبتها وحد من الارتفاع، وكان تدخله وقت الضرورة، فضلاً عن تقييده للتجار المحتكرين، بحيث لم يستطيعوا من رفع سعر الحنطة خشية من جيرانهم المنافسين لهم في بيع الحبوب، وفي تلك الحالة يقل احتمال الاحتكار الواسع، أو الارتفاع المفاجئ في سعر الحنطة والشعير، ويستطيع المشتري أن ينتقي أجود الأنواع في وقت قصير لتقارب تجار الحنطة في أسواق مدن العراق^(٨٠).

ولابد من التوقف عند القوة الشرائية لشرائح من الناس الذين هم أكثر استهلاكاً للحنطة، ولاسيما سكان المدن، وتعطينا أجورهم اليومية مؤشراً مؤثراً على الأسعار ارتفاعاً أو انخفاضاً، ففي القرن الثاني للهجرة / الثامن للميلاد، كانت الأجور اليومية لعدد من الشرائح الاجتماعية، تعكس مستوى معيشتهم، وتقرب لنا طبيعة الأسعار، فمن عهد الخليفة أبي جعفر المنصور، كانت أجره النجار درهمين يومياً، وعامل البناء خمسة دراهم^(٨١)، ومن عهد الخليفة هارون الرشيد، كان عامل الطين يتقاضى أربعة دنانير^(٨٢)، وعامل البناء درهماً ودانقاً^(٨٣)، وفي عهد الخليفة المأمون، كانت أجره غزال المنوال نصف درهم^(٨٤)، ومن عهد الخليفة المتوكل يتقاضى عامل الرحي ثلث درهم^(٨٥)، في حين بلغت الأجور اليومية أواخر القرن الثالث للهجرة / التاسع للميلاد لخراط الزجاج درهم ونصف، وعامل الحفر ثلاثة دراهم، والحداد خمسة دراهم، وعامل البناء قيراط وخمس حبات^(٨٦)، وتساوي معدلات تلك الأجور قيمة ثمانية أرتال حنطة، لأن الرخص كان زمن المنصور واضحاً، فالدرهم يشتري به ستة مكايك دقيق رز، وسعر الحنطة في الظروف الاعتيادية كان يساوي ستة عشر رطلاً بدرهم في حالة الاستقرار والرخص^(٨٧)، في حين كانت الأسعار في القرن الثالث للهجرة / التاسع للميلاد، ثمانية أرتال ونصف بدرهم^(٨٨)، ويفسر الارتفاع في المدة الأخيرة إلى ما حدث من فوضى عامة أحدثتها سيطرة الجند الأتراك، ففرقلت النشاطات الاقتصادية والأعمال، وأضرت أصحاب الحرف والفلاحين قبل غيرهم^(٨٩).

٢ . عوارض الطبيعة :

أثرت الطبيعة في زراعة الحنطة والشعير في العراق، وفي كميات الإنتاج، والتي أتلفت تلك الغلات برمتها أو أصابها التلف بشكل طفيف، وانعكس ذلك على السعر الذي ارتفع واشتد معه الغلاء وربما وصل إلى حالة الجوع لفترة قصيرة، ومن تلك العوامل الطبيعية:

- الآفات الزراعية من جوائح الأرض، التي يأتي في مقدمتها زحف الجراد واكله الأخضر واليابس، وقد توقف المؤرخون عند أحداث غزو الجراد، وسجلوا ارتفاع أسعار الحنطة

والشعير والمصاحب لذلك الغزو ، وحصول الغلاء وشدته على الناس في سنوات زحف الجراد الذي يستغرق وقتا طويلا ، فاقترن الزحف بالغلاء ، ففي سنة ١٦٦هـ / ٧٨٢ م التهم الجراد الأعشاب والأشجار واتفق المزارعات في الجزيرة^(٩٠) ، وقد عم الغلاء كل الأقاليم بسبب تلك الضربة القاسية ، وكانت الموصل والجزيرة أكثر الأقاليم عرضة للجراد ، وهكذا كان البلاء الكبير من الجراد قد اضر كثيرا بالزروع في السنوات التي زحف فيها على الأقاليم^(٩١) ، وحاول الفلاحون مواجهة تلك الموجات الزاحفة من الجراد بطرق ووسائل منها قتل الجراد ، وقرع الطبول والأبواق والأصوات العالية ، وحفر خنادق المياه حول المزارعات لإعاقة الجراد الزاحف ، إلا انه لم تسجل مكافحات فعلية ومهمة طويلة تلك المدة ، وقد تأخرت المكافحة المنظمة إلى سنوات متأخرة^(٩٢).

- إصابة المحاصيل الزراعية من الحنطة والشعير بالتلف بسبب أمراض النبات والتي كانت محدودة على الأغلب، لكنها تؤثر في نوعية المحصول وكميته وسعره^(٩٣).
- كانت التقلبات المناخية وجوانح السماء كانهباص المطر وتذبذبه والبرد القارص التي تؤدي إلى تلف المزرع، فيسود الجفاف ويقل المحصول ، وكانت أكثر الأراضي الزراعية عرضة وتأثرا بالتقلبات المناخية تلك المعتمدة على الأمطار في الزراعة الديمة المنتشرة في الموصل والجزيرة^(٩٤) ، وسجلت سنوات احتباس الأمطار في الشتاء في سنة ٢٠٦هـ / ٨٢٢ م ، فنقص محصول الحنطة والشعير وقلت الأسعار^(٩٥).

وللبرد القارص " الجمد " في الشتاء اثر كبير في حالة تعرض زراعة الحنطة والشعير له، فيلحق الناس صعوبة وجهد شديد وعوز كبير ، وقد تعرضت عدة مناطق لهذا الخطر ، ففي سنة ٢١٦هـ / ٨٣١ م ، أتلقت المزارعات في الموصل والجزيرة^(٩٦) . وسجل البرد الشديد في سنة ٢٤٠هـ / ٨٥٤ م ، وأثر على المحاصيل الزراعية ومنها الحنطة والشعير^(٩٧) ، وتعرضت أقاليم العراق سنة ٢٥٩هـ / ٨٧٢ م ، إلى برد شديد اهلك الأشجار والثمار والحنطة ، وعندما طولب الناس بالخارج على غلاتهم التي أهلكت ، اشتد ذلك عليهم وبخاصة في الموصل والجزيرة^(٩٨).

وقد يكون التأثير وتلف المزارعات بسبب الرياح السموم التي يرافقها حرائق ، تحرق المزارعات وتتلّفها كما حدث في سنة ٢٣٤هـ / ٨٤٨ م ، عندما أحرقت مزارعات الكوفة والبصرة وبغداد وامتدت إلى الموصل والجزيرة^(٩٩).

ويبدو أن أسعار الحنطة والشعير تكون مرتفعة في الأقاليم التي تتعرض للتقلبات المناخية، ولم تسجل إلا ارتفاعات بسيطة في الأقاليم الأخرى التي تعتمد في زراعتها على الري بكل أشكاله في وسط العراق وجنوبه، لكن الأقاليم التي واجهت خطراً آخر أصاب مزارعاتها، وعرضها للدمار والخراب والتلف، ممثلاً بالفيضانات التي تؤدي إلى غرق مساحات واسعة من الأراضي المزروعة بالحنطة والشعير، ويؤثر ذلك على كمية الإنتاج الذي يؤدي إلى ارتفاع مؤقت بأسعار الحنطة والشعير إبان مواسم الفيضانات^(١٠٠). وحاولت الخلافة منع ذلك الخطر بإقامة المشاريع الاروائية والقنوات والسدود الكثيرة، ولعبت الخلافة دوراً في الحد من تأثير تلك العوارض، كما مر .

أما الحرائق التي تعرضت لها المحاصيل الزراعية من الحنطة والشعير، فهي الأخرى كانت محدودة التأثير مهما كان سبب تلك الحرائق ، والذي يكون إهمالاً أو قصداً لإمكانية مكافحتها، وفي حالة تعرض المحاصيل للحرائق وقت الحصاد فإن ذلك يؤثر فقط على الإقليم الذي تعرضت له، أما إذا كانت الحرائق بسبب الكوارث الطبيعية من الزلازل والحرائق المصاحبة لها، فإن الضرر يكون كبيراً، لأنه يعرض مساحات واسعة للخطر، فيؤثر على ارتفاع أسعار الحنطة والشعير، ومن الأمثلة على ذلك ما حدث في سنة ٢٣٤هـ / ٨٤٨م التي أحرقت فيها زروع أقاليم العراق^(١٠١). وكان زلزال إنطاكية الذي رافقته الحرائق سنة ٢٤٠هـ / ٨٥٤م قد الحق الضرر بالمحاصيل وأتلفها ووصلت أخطاره إلى الموصل، فغلت أسعار الحنطة والشعير^(١٠٢).

الخاتمة

نستنتج مما تقدم ، أن أسعار الحنطة والشعير في العراق طيلة تلك المدة ، كانت مستقرة وامتازت بالرخص ، وكان دور الخلافة حاضرا في هذا الاستقرار من خلال إجراءات وتدابير مهمة في سياستها الاقتصادية والزراعية والضرائبية وإحكام سيطرتها وإشرافها وإقرار الرخاء الاقتصادي ، ولم تظهر إلا حالات نادرة ارتفعت فيها الأسعار ولمدة قصيرة جداً ، وسرعان ما وضعت لها الخلافة حد ، وعالجتها بطريقة أو بأخرى ، وتعكس لنا عملية استقرار أسعار تلك المحاصيل المهمة جوانب عديدة ، منها الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المستقرة ، وتعطينا تلك الأسعار المستقرة صورة ، بان العراق كان ولازال مخزن الحبوب من الحنطة والشعير التي تؤمن للناس قوتهم ، فكانت الأسعار مقياسا علميا دقيقا لقوة العصر وخلفائه ، وان العوارض الطبيعية التي رافقها الارتفاع كانت خارج امكانات الخلافة ، ولم تؤثر كثيرا على ارتفاع الأسعار .

جدول أسعار الحنطة والشعير في أوقات الغلاء والارتفاع ١٣٢ هـ - ٢٦١ / ٧٤٩ - ٨٧٢م

السنة هـ / م	سعر الحنطة والشعير	المكيال	السعر رطل بدرهم	الإقليم	الأسباب	المصدر
٧٧٢/١٥٦	١ درهم	٥ مد	٥ رطل	الموصل - الجزيرة	قلة الأموال	ابن العبري/١٠
٧٨٦/١٧٠	ارتفاع	؟	؟	أقاليم الخلافة كافة	زحف الجراد	ابن العبري/١٣
٧٩١/١٧٥	٣٠ درهم/٢٠ درهم	جريب/جريب	١٢,٥/٨,٥ حنطة/شعير	الموصل/الجزيرة وأقاليم أخرى	؟	التلمحي/٣٩ الازدي ٢٧٥/
٨١٤/١٩٩	اشتداد الغلاء	اشتداد الغلاء	اشتداد الغلاء	الجزيرة	عدم الاستقرار	ابن العبري/٢١
٨١٥/٢٠٠	٥٠ درهم	جريب	٥,١ رطل	الموصل والجزيرة	؟	الازدي/٣٤٠,٣٦٢_ابن العبري/٢١
٨١٩/٢٠٤	٦٠ دينار	كر	٥ رطل	أقاليم الخلافة كافة	؟	قدامة/١٦٣
٨٢١/٢٠٦	٣٠ درهم/٢٠ درهم	الجريب	٧,٣	أقاليم الخلافة كافة	احتباس الأمطار وقلتها	الازدي/١٥٧ - مجهول/٢٩
٨٢١/٢٠٦	٣٣٣٣ درهم/١٢٠ درهم	كر	٢,٥/١,١	الموصل_الجزير ة/الموصل	احتباس المطر	الازدي/١٦٢_١٦٣
٨٢٢/٢٠٧	٣٠٠٠ درهم/٤٠_٥٠ درهم	كر قفيز هاروني	١,٣ ١,٥_١,٣	الموصل - الجزيرة_الكوفة _البصرة بغداد _الكوفة_البصرة	؟	الازدي/٣٦٣ - الطبري/١٠_٢٦٦_ابن الأثير /٥/٢٠٥
٨٣١/٢١٦	ارتفاع	ارتفاع	ارتفاع	أقاليم العراق كافة	البرد القارص	الازدي/٤٠٦
٨٤٢/٢٢٨	١ درهم	رطل	رطل	العراق - الموصل والجزيرة	التقلبات المناخية	الطبري/١١_٩_ابن العبري/٣٥_ابن الأثير/٥/٣٧٢
٨٦٥/٢٥١	غلاء الأسعار	غلاء الأسعار	غلاء الأسعار	بغداد	عدم الاستقرار - فوضى الأترك	السيوطي/٣٥٨
٨٧٢/٢٥٩	غلاء الأسعار	غلاء الأسعار	٢ رطل	الموصل - الجزيرة	البرد الشديد	ابن الأثير /٥/٣٧١



٢٤٣/١١/الطبري ابن الأثير/٥/٣٧٢	التقلبات المناخية	أقاليم الخلافة كافة	٢,٤ رطل	كر	١٥٠ دينار	٨٧٣/٢٦٠
-----------------------------------	-------------------	------------------------	---------	----	-----------	---------

*الحد = رطل / الكر = ١٥ جريب / القفيز = ٦٠ رطل / الدينار = ١٣ درهم / هفتس ، فالتر : المكايل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام العشري ، ترجمة كامل العسلي ، منشورات الجامعة الأردنية (عمان ١٩٧٠)

هوامش البحث:

ملاحظة: سأذكر هنا معلومات كاملة عن المصادر والمراجع عند ذكرها لأول مرة مما يغني عن اعداد جريدة للمصادر والمراجع.

(١) الدوري، عبد العزيز: تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، بغداد، مطبعة المعارف، ١٩٤٨، ٥٦.

(٢) تشمل الحبوب: الحنطة، الشعير، الرز، العدس، السمسم، الماش. ينظر: أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم: الخراج، القاهرة، المطبعة السلفية، ١٣٨٢هـ، ٥٢؛ ابن سلام، أبو عبيد الله القاسم: كتاب الأموال، تحقيق، محمد حامد النقي، القاهرة، الكتبة التجارية الكبرى، ١٣٥٣هـ، ٤٧٢.

(٣) اشتور، آ: التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للشرق الأوسط في العصور الوسطى، ترجمة عبد الهادي عبلة، دمشق، دار قتيبة، ١٩٨٥، ٥٦.

(٤) ابن خرداذبة، أبو القاسم عبدالله بن عبدالله: المسالك والممالك، نشر دي خويه، ليدن، بريل، ١٨٨٩، ٨، ١٤. قدامة بن جعفر: كتاب الخراج وصناعة الكتابة، شرح وتعليق محمد حسين الزبيدي، بغداد، دار الرشيد، ١٩٨١، ١٤٥.

(٥) ابن حوقل، أبو القاسم أنصبي: صورة الأرض، بيروت، مكتبة الحياة، ١٩٧٩، ٢١٦. ألقديسي، شمس الدين أبو عبدالله البشاري: أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، نشر دي خويه، ليدن، بريل، ١٩٠٦، ١٤٥. وعن طرق الزراعة المتبعة في العراق ووسائل الري، ينظر، الدوري، مرجع سابق، ٥٢.٤٩.

(٦) اليعقوبي، احمد بن يعقوب بن جعفر بن وهب: كتاب البلدان، النجف، ١٩٥٧، ٤، ٨، ١١، ١٢، ١٧، ١٨، ٢٨. وعن المشاريع الاروائية في العصر العباسي والتي اعتمدت عليها زراعة الحنطة والشعير. ينظر: الاعظمي، عواد مجيد: تاريخ الري في سهول وادي الرافدين منذ عصر الإسلام حتى نهاية العصر العباسي، بغداد، دار الحرية، ١٩٨٥.

(٧) أبو يوسف، مصدر سابق، ٥٢. قدامة، مصدر سابق، ٢٣٩.

(٨) الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر: الحيوان، تحقيق، عبد السلام هارون، القاهرة، منشورات مصطفى البابي الحلبي، ١٩٦٥، ٣/ ٢٩٥. مسكويه، أبو علي احمد بن محمد: تجارب الأمم، القاهرة، شركة التمدن، ١٩١٥، ١/ ٢٩٤.

(٩) ابن حوقل، مصدر سابق، ٢١٦. الازدي، أبو زكريا يزيد بن محمد بن إياس بن القاسم: تاريخ الموصل، تحقيق، علي حبيبة، القاهرة، إحياء التراث، ١٩٦٧، ٢١٠.

(١٠) ابن منظور، أبو الفضل جمال بن محمد بن مكرم: لسان العرب، إعداد يوسف الخياط، بيروت، دار لسان العرب، ١٩٥٥، مجلد ٢/ ١٤٨، مادة "سعر".

(١١) أبو يوسف، مصدر سابق، ٤٨. الجاحظ: التبصر بالتجارة، عني بنشره حسن حسني عبد الوهاب، القاهرة، المطبعة الرحمانية، ١٩٣٥، ٩.

(١٢) ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد: المقدمة، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٨٢، ٦٤٨، ٧٠٧.

(١٣) ن. م. ٦٤٨.



- (١٤) ن . م . ٦٤٧ . وقد بلغ سكان بغداد أكثر من مليون نسمة ، وسكان سامراء قرابة المليون نسمة ، وظهرت المدن الكبيرة في هذا العصر " البصرة ، واسط ، الموصل . . . الخ " ينظر:
- Watson , a. m ,the Arab Agricultural Revolution and its Diffusion , 700 – 1100 , In Economic History , xxx1v , (1974) P . 18 .
- (١٥) ابن خلدون ، مصدر سابق ، ٦٤٨ .
- (١٦) ن . م . ٦٤٨ .
- (١٧) الدمشقي ، أبو الفضل جعفر بن علي : الإشارة إلى محاسن التجارة ، تحقيق ، البشري الشوربجي ، الإسكندرية ، مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٩٧٧ ، ٧٤ .
- (١٨) الشيرازي ، عبد الرحمن بن نصر : نهاية الرتبة في طلب الحسبة ، تحقيق ، السي ألباز العريني ، بيروت ، دار الثقافة ، ١٩٦٩ ، ٢١ .
- (١٩) اشتور ، مرجع سابق ، ١٨ .
- (٢٠) أبو يوسف ، مصدر سابق ، ٤٩ .
- (٢١) كان واحدا من الأسباب في اختيار موضع بغداد ، كما يقول الخليفة أبو جعفر المنصور : " أريد موضعا يرتفق الناس به ، ويوافقهم مع موافقته لي ، ولا تغلو عليهم فيه الأسعار ، وقلت المادة واشتدت المؤونة ، ويشق ذلك على الناس . " فاختار بغداد ، الطبري ، أبو جعفر محمد بن جرير : تاريخ الرسل والملوك ، بيروت ، دار الفكر ، ١٩٧٩ ، ٩ / ٢٣٩ . اليعقوبي ، مصدر سابق ، ٣ ، ٧ .
- (٢٢) ابن حوقل ، مصدر سابق ، ٢١٦ . اليعقوبي ، مصدر سابق ، ٤ .
- (٢٣) الخطيب البغدادي ، أبو بكر احمد بن علي البغدادي : تاريخ بغداد أو مدينة السلام ، بيروت ، دار الكتاب العربي ، د . ت . ٧٠ / ١ . وعن المؤرخين وما أوردوه من أسعار ينظر الجدول المرفق .
- (٢٤) ينظر الجدول .
- (٢٥) كان سعر الحنطة في الدولة البيزنطية ، قد بلغ سعر كل مدين بدينار ذهبي في عهد الإمبراطور باسل الأول ٨٦٧ . ٨٨٦ م ، وفي السنوات التي يكون فيها المحصول رخيصا كان كل ١٢ مد بدينار ذهبي ، وبذلك يكون أعلى سعرا من الخلافة ، ينظر :
- Jeall, J, The Grain supply in Byzantine Empire, 330-1024. In D.O. P. 13. (1959) P.115.
- وكذلك نوتارا، ات، أي: ملاحظات عن القانون اليوناني باعتباره مصدرا لدراسة الاقتصاد والقانون البيزنطي. رسالة دكتوراه منشورة، أثينا ١٩٧٨ . ٩ . أما في ايطاليا والأندلس، فان الأسعار كانت مرتفعة في القرنين التاسع والعاشر للميلاد ، وقدرت كل مد بدينار ذهبي ، ينظر :
- Cipolla ,C, M. Money prices and civilization in the Mediterranean World. New Jersey 1956. P.4-5.
- (٢٦) الخطيب البغدادي، مصدر سابق، ٧٠ / ١ .

- (٢٧) ابن الجوزي، عبد الرحمن: مناقب بغداد، نشره محمد بهجة الأثري، بغداد، ١٣٤١هـ، ٢٥؛ الطبري، مصدر سابق، ١٠ / ٣٧٠؛ الجهشياري، أبو عبد الله محمد بن عبدوس: كتاب الوزراء والكتاب، تحقيق، مصطفى السقا وآخرون، القاهرة، مصطفى ألبابي الحلبي وأولاده، ١٩٣٨، ١١٧ .
- (٢٨) الأزدي ن مصدر سابق، ٢٧٥ .
- (٢٩) مؤلف مجهول : تاريخ الرهاوي المجهول ، عربيه عن السريانية ، الأب ألبير أبونا ، بغداد ، مطبعة شفيق ، ١٩٨٦ ، ٢ / ٢٩ .
- (٣٠) الدمشقي ، مصدر سابق ، ٣٢ .
- (٣١) Watson, Op. Cit. P.16.
- (٣٢) قدامة، مصدر سابق، ١٦٧؛ اشتور ، مرجع سابق ، ٥٦ .
- (٣٣) ابن ماجه، أبو عبدالله مجمد بن يزيد : سنن ابن ماجه ، تحقيق ، محمد فؤاد عبد الباقي ، بيروت ، د . ت . دار الفكر ، مجلد ٢ / ٧٤٢ ؛ أبو يوسف ، مصدر سابق ، ٤٩ .
- (٣٤) قدامة ، مصدر سابق ، ١٦٧ .
- (٣٥) ن . م . ١٦٢ . ١٦٨ ، وكانت صدقات البصرة ستة آلاف ألف درهم في السنة .
- (٣٦) مصدر سابق ، ٢٧٦ .
- (٣٧) قدامة ، مصدر سابق ، ٢٢٢ ، ويجب الخراج عند بلوغ الغلة ، ومتى أصاب الزرع آفة سقط الخراج عن صاحبه ، ينظر : الحنبلي ، الحافظ أبي الفرج بن رجب : الاستخراج لأحكام الخراج ، صححه وعلق عليه عبد الله الصديق ، بيروت ، دار الحداثة ، ١٩٨٢ ، ٦٠ .
- (٣٨) حسن ، حسن إبراهيم : تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي ، القاهرة ، النهضة المصرية ، ١٩٦٤ ، ٢ / ٣٠٥ .
- (٣٩) أبو يوسف ، مصدر سابق، ١٠٩؛ قدامة ، مصدر سابق ، ٢٠٣ .
- (٤٠) قدامة ، مصدر سابق ، ١٦٢؛ الطبري ، مصدر سابق ، ١٠ / ٢٥٥ .
- (٤١) الطبري، مصدر سابق، ١١ / ٦٠ . البيروني ، أبو الريحان محمد بن احمد: الآثار الباقية عن القرون الخالية، لايزك ، ١٩٢٣ ، ٣١ .
- (٤٢) الطبري، مصدر سابق، ١١ / ٣٤٥؛ التتوخي، أبو علي المحسن بن علي: نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة، تحقيق عبود الشالجي، بغداد، د. م، ١٩٧١، ٨ / ٦٦ .
- (٤٣) تراوح راتب المقاتل من المشاة ما بين عشرين إلى ثمانين درهما في الشهر ، وتضاعف للفرسان طيلة تلك المدة ، يضاف إليها المنح النقدية في مناسبات معينة ، وعن راتب الجند في العصر العباسي ، ينظر : ثابت، نعمان : الجندية في الدولة العباسية ، بغداد ، مطبعة اسعد ن ١٩٥٦ ، ٩٧ وما بعدها .
- (٤٤) حسن ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٨٩ .
- (٤٥) الصابي، أبو الحسن هلال بن الحسن: الوزراء أو تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء، تحقيق عبد الستار احمد الفراج ، القاهرة ، ألبابي الحلبي ، ١٩٥٨ ، ١٩ .
- (٤٦) مصدر سابق، ٣٣-٣٤ .



- (٤٧) السميد ، نوع من الخبز السميك ، وتسميه عامة بغداد " الصميط " ، ابن منظور ، مصدر سابق ، ١٩٩ .
- (٤٨) الرطل البغدادي: هو الرطل الشرعي ، ويساوي مائة وثمان وعشرون درهما وأربعة أسباع الدرهم ، أو مائة وثلاثون درهما. ينظر: ابن سلام ، مصدر سابق ، ٥٢٣ .
- (٤٩) الحواري ، خبز الرقاق ، ابن منظور ، مصدر سابق ، مجلد ١ / ٧٥١ .
- (٥٠) الخشكار ، خبز لم ينخل طحينه أو الخبز الأسمر غير النقي .
- (٥١) أبو يوسف ، مصدر سابق ، ١٠٩ .
- (٥٢) الصابي ، مصدر سابق ، ٣٣٨ .
- (٥٣) التتوخي ، مصدر سابق ، ١١٧/٨ .
- (٥٤) ن . م ، ٦٦ / ٨ .
- (٥٥) مسكويه ، مصدر سابق ، ٨/٢ .
- (٥٦) أبو يوسف ، مصدر سابق ، ١٠٩ . الحنبلي ، مصدر سابق ، ٦٠ .
- (٥٧) الشيرزي ، مصدر سابق ، ٢١ .
- (٥٨) الماوردي ، علي بن محمد : الأحكام السلطانية ، القاهرة ، مطبعة الوطن ، ١٢٩٨ هـ ، ١٦٦ .
- (٥٩) ابن ماجه ، مصدر سابق ، مجلد ٢ / ٧٢٨ .
- (٦٠) ن . م ، ٧٢٨/٢ .
- (٦١) الدوري ، مرجع سابق ، ١١٩ .
- (٦٢) الماوردي ، مصدر سابق ، ٢٤١ .
- (٦٣) الشيرزي ، مصدر سابق ، ٢١ .
- (٦٤) ن . م ، ٢٢ .
- (٦٥) الطبري ، مصدر سابق ، ٢٩٧ / ٩ ، ٣١٤ ، قدامة ، مصدر سابق ، ٥٢ .
- (٦٦) عبيد ، طه خضر : ضرائب التجارة في الدولة العربية الإسلامية للقرنين ٢ . ٤ هـ / ٨ - ١٠ م ، مجلة التربية والعلم (الموصل) ، العدد (٢٧) ، السنة (٢٠٠٠) ، ١٤٤ .
- (٦٧) الدمشقي ، مصدر سابق ، ٧٤ ، ابن خلدون ، مصدر سابق ، ٦٦٢ ، ٦٤٨ .
- (٦٨) أبو يوسف ، مصدر سابق ، ٣١ ؛ قدامة ، مصدر سابق ، ٢٢١ ؛ ابن سلام ، مصدر سابق ، ٥٢٢ - ٥٢٣ .
- (٦٩) الأزدي ، مصدر سابق ، ٢٧٦ .
- (٧٠) التتوخي ، مصدر سابق ، ٦٠ / ٨ .
- (٧١) مصدر سابق ، ٢٢٨ .
- (٧٢) التتوخي ، مصدر سابق ، ١١٥ / ٨ .
- (٧٣) الماوردي ، مصدر سابق ، ١٩٦ .
- (٧٤) مصدر سابق ، ٤٨ .
- (٧٥) عن سعر الصرف ونقاوة وزن الدينار والدرهم ينظر :

Grierson, Ph, The Monetary Reforms of Abd- Al Malik, In J E S H O, 3, (1960) PP.241-64.

(٧٦) قدامة ، مصدر سابق ، ٦٠ ، الكبيسي ، حمدان : أصول النظام النقدي في الدولة العربية الإسلامية ، سلسلة الموسوعة التاريخية الميسرة ، بغداد ، دار الشؤون الثقافية ، ١٩٨٨ ، ٣١ .

(٧٧) الدوري ، مرجع سابق ، ١٥٠ .

(٧٨) الماوردي ، مصدر سابق ، ١٧٢ ، ١٨٦ .

(٧٩) الشيرزي ، مصدر سابق ، ٢٠ . ٢٤ ، وعن المحتسب وواجباته ينظر : دراسات في الحسبة والمحتسب عند العرب ، مركز إحياء التراث العلمي العربي ، بغداد ، مطبعة العمال المركزي ، ١٩٨٨ .

(٨٠) وعن الأسواق ، ينظر : الكبيسي : أسواق العرب التجارية ، سلسلة الموسوعة التاريخية الميسرة ، بغداد ، دار الشؤون الثقافية ، ١٩٨٩ .

(٨١) البهقي ، إبراهيم بن محمد : المحاسن والمساوي ، تحقيق ، محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ، مطبعة النهضة ، ١٩٦١ ، ٣٥٩/١ .

(٨٢) ابن كثير ، عماد الدين أبي الفدا : البداية والنهاية في التاريخ ، القاهرة ، مطبعة السعادة ، ١٩٣٢ ، ١٠ / ١٨٥ .

(٨٣) الاربلي ، عبد الرحمن سنبط قيتبو : خلاصة الذهب المسبوك ، تحقيق ، مكي السيد جاسم ، بغداد ، مكتبة المثني ، د . ت ، ١٣٧ .

(٨٤) مجهول ، مصدر سابق ، ٢ / ٢٩ .

(٨٥) الخطيب البغدادي ، مصدر سابق ، ٦ / ٢٧٥ .

(٨٦) الشيلخي ، صباح إبراهيم : الأصناف في العصر العباسي ، نشأتها وتطورها ، بغداد ، منشورات الإعلام ، ١٩٧٦ ، ٨٩ .

(٨٧) الخطيب البغدادي ، مصدر سابق ، ١ / ٧٠ .

(٨٨) الازدي ، مصدر سابق ، ٢٧٥-٢٧٦ .

(٨٩) فوزي ، فاروق عمر : الخلافة العباسية في عصر الفوضى العسكرية ، بغداد ، دار الرشيد ، ١٩٧٧ .

(٩٠) ابن العبري ، أبو الفرج جمال الدين : تاريخ الزمان ، نقله إلى العربية الأب اسحق أرملة ، بيروت ، المكتبة الشرقية ، ١٩٩١ ، ١٣ ، الدمشقي ، مصدر سابق ، ٣٠ .

(٩١) ينظر الجدول الملحق بالبحث ، وفيه تظهر سنوات زحف الجراد .

(٩٢) الدوري ، مرجع سابق ، ٥٠-٥١ .

(٩٣) عن الأمراض النباتية ، ينظر : ابن خلدون ، مصدر سابق ، ٩١٩ . ٩٢٠ .

(٩٤) الدمشقي ، مصدر سابق ، ٣٠ .

(٩٥) الازدي ، مصدر سابق ، ١٥٧ ، ٤٠٦ ، ابن خلدون ، مصدر سابق ، ٦٤٦ .

(٩٦) السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر : تاريخ الخلفاء ، بغداد ، مطبعة منير ، ١٩٨٣ ، ٣٤٨ .

(٩٧) ن . م ، ٣٤٧ .



- (٩٨) ابن الأثير، عز الدين أبي الحسن بن أبي الكرم : الكامل في التاريخ ، بيروت ، دار الكتاب العربي ، ١٩٦٧ ، ٥ / ٣٧١ .
- (٩٩) السيوطي، مصدر سابق، ٣٤٧ .
- (١٠٠) عن الفيضانات في العراق، ينظر: سوسة، احمد: فيضانات بغداد، القسم الأول، بغداد، ١٩٦٣ .
- (١٠١) السيوطي، مصدر سابق، ٣٤٨ .
- (١٠٢) ن. م، ٣٤٧-٣٤٨ .